بسم الله الرحمن الرحيم

البعثة الدائمة للمملكة الأردنية الهاشميّة
نيويورك

تدابير بناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية

1. تدعو المملكة الأردنية الهاشمية وبشكل مستمر إلى اتخاذ التدابير الخاصة للحد من انتشار الأسلحة وتعزيز إجراءات بناء الثقة فيما يتعلق بهذا الخصوص وبما يتواءم مع القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

2. يعتبر الأردن طرفاً في عدد من اتفاقيات ضبط التسلح والتي تركز على منع انتشار الأسلحة غير المرغوبة والتي يؤدي انتشارها إلى زعزعة الأمن والسلم الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار السياسة الدفاعية للأردن وبما يتلاءم مع المصلحة العليا للدولة الأردنية ولا يعرض أمنها للخطر.

3. يتبادل الأردن المعلومات الاستخبارية مع دول الجوار فيما يخص تهريب الأسلحة التقليدية وتتبع مساراتها والجهة الصادرة منها والجهات المصدرة اليها.

4. تسعى المملكة الأردنية الهاشمية باستمرار إلى تعزيز منظومة أمن الحدود سواء الحدود غير الرسمية والمعابر الرسمية من خلال رفع كفاءة المنظومات العاملة لدى القوات المسلحة الأردنية والأجهزة الامنية ورفدها بأحدث الأجهزة في مجال أمن الحدود بالإضافة إلى تأهيل الكوادر العاملة (قوات حرس الحدود، جمارك، أمن عام، مخابرات) ضمن برنامج التعاون مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية إضافة الى برنامج التعاون مع حلف شمال الاطلسي والمتمثل حالياً بعقد دورات مختلفة للمعنيين بما يخص منع الاتجار بالأسلحة الخفيفة والصغيرة Small Arms and Light Weapons (SALW).

5. تجدر الإشارة إلى أن موقف المملكة الأردنية الهاشمية من اتفاقية الاتجار بالأسلحة Arms Trade Treaty (ATT) هو التريث وذلك لما يترتب على هذه الاتفاقية من وجوب الإفصاح عن مخزون الأسلحة والمشتريات والصناعات العسكرية الوطنية وإدراجها في سجلات الأمم المتحدة ناهيك عن عدم وضوح موقف دول الإقليم من هذه الاتفاقية.